اقتصاد

«التعاون العربي مع آسيا الوسطى»

الدوحة ـ **أنور الخطيب**

انطلقت، أمس الثلاثاء، الدورة الثالثة لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان، في العاصمة القطرية الدوحة. وأكد رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، الذي افتتح المنتدى في كلمته بالجلسة الافتتاحية، أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين المنطقتين، ما سيساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. وأشار إلى استمرار نهج قطر القائم على التعاون والحوار لتحقيق أهداف المجتمع الدولي والإقليمي في الحفاظ على النظام الدولي المتعدد الأطراف، والسلام والأمن والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء العالم، معرباً عن أمله بأن يخرج إعلان الدوحة بخطط وبرامج عملية تساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. ولفت إلى أن المنطقتين تواجهان العديد من التحديات، مما يحتم تعميق التشاور للعبور من هذه المرحلة، والتعاون من أجل إيجاد حلول سلمية، استناداً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وقال: تتطلع دولة قطر من خلال رئاستها هذا المنتدى في دورته الثالثة لأن نتوافق على جملة من البرامج التي من شأنها تعزيز التبادلات التجارية والاستثمارات بين المنطقتين، والتعاون المشترك لضمان استدامة سلاسل التوريد، وربط وسائل النقل والعبور، والغذاء والطاقة، والأمن المائي، فضلاً عن تنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة، وتطوير الطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر والزراعة الذكية، ومعالجة المشاكل البيئية، والاستثمار في البنية التحتية السياحية والتعليم والصحة.

وكان الاجتماع التحضري للمنتدى على مستوى المندوبين وكبار المسؤولين من الطرفين، قد ناقش أول من أمس، مشروع «إعلان الدوحة»، بهدف الوصول إلى رؤية موحدة بشأن مجمل القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومن أهمها القضية الفلسطينية، والحرب في غزة، والتحديات الجيوسياسية، والقضايا الاقتصادية. بدوره أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، في كلمته، أمس، السعي لإعطاء دفعة جديدة في العلاقات بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان. وأضاف أبو الغيط: لا يخفى أن ما يواجه دولنا من تحديات وأزمات متشابكة ومتزامنة، لا يمكن التعامل معها بشكل منفرد، وخاصة التطورات الخطيرة وغير المسبوقة التي خلفها العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، والذي يوثق جريمة تضاف إلى الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل منذ عقود، وعلى رأسها جريمة استمرار الاحتلال.

يشار إلى أن منتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، جرى إطلاقه عام 2014 استناداً إلى مذكرة التعاون الموقعة بين وزراء خارجية دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان والأمين العام لجامعة الدول العربية في العام نفسه، وذلك بهدف تعميق العلاقات بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، والارتقاء بآليات التعاون فيما بينها.

وسعى المنتدى حين الإعلان عن تأسيسه إلى ربط دول آسيا وأذربيجان بجامعة الدول العربية، وتعميق التعاون بينهما، وتجديد مسار التجارة الجديد مع هذه الدول، والتي لم تتجاوز 10 مليارات دولار حينها.

أرباح سامسونغ تقفز 10 أضعاف

قفزت أرباح شركة سامسونغ للإلكترونيات أكثر من عشرة أضعاف على أساس سنوي في الربع الأول من العام الجاري مع تحوّل أعمالها في مجال الرقائق (أشباه الموصلات) إلى تحقيق أرباح للمرة الأولى منذ أكثر من عام، بدعم من الإنفاق الواسع على تطوير الذكاء الاصطناعي.

وأعلنت أكبر شركة لتصنيع رقائق الذاكرة في العالم عن أرباح صافية بقيمة 6,62 تريليونات وون (4,8 مليارات دولار) خلال الربع المنتهي في مارس/آذار مقارنة مع 640,2 مليار وون في الفترة نفسها من العام الماضي. ووصلت مبيعات الشركة الكورية الجنوبية إلى 71,9 تريليون وون (52,3 مليار دولار) في الأشهر الثلاثة الأولى من 2024، بزيادة بلغت نسبتها 12,8% عن الفترة نفسها من العام الماضي، وفق ما نقلت وكالة يونهاب.

(فرانس برس)

المقاطعة بين ماليزيا والجامعات الأميركية

مصطفى عبد السلام

هناك 3 تطورات حدثت هذا الأسبوع وتشير إلى أن الحملات الشعبية ضد منتجات وسلع إسرائيل والداعمين لها لا يزال يشتد عودها وتقوى، وأنها لم تتراجع. التطور الأول يتمثل في قرار مطاعم كنتاكي الأميركية أمس إغلاق فروعها في ماليزيا بسبب المقاطعة الواسعة لوجباتها السريعة. هذا التطور يعد تحولا مهما في استراتيجية كنتاكي خاصة داخل بلد مهم له ثقل اقتصادي في جنوب شرق آسيا. سبق هذا التطور إعلان Berjaya Food، المالكة لـ400 متجر ستاربكس في ماليزيا، عن تكبدها خسائر صافية بقيمة 42,6 مليون رينجيت في الربع الأخير من العام الماضي. لا تتوقف الحملة في ماليزيا على شركات الوجبات السريعة الداعمة للاحتلال، حيث كشفت شركة يونيليفر، التي تصنع منتجات دوف للعناية ومكعبات مرقة كنور، في فبراير/ شباط، أنّ المقاطعة تسببت في هبوط مبيعاتها بنسبة 15% في الربع الأخير من 2023. التطور الثاني تمثل في الضغوط الشديدة التي يمارسها طلاب الجامعات الأميركية ضد داعمي الاحتلال، حيث يطالبون في حراكهم الحالي 30 مؤسسة كبرى بسحب استثمارات داعمة لإسرائيل تتجاوز قيمتها 493 مليار دولار. والمتابع للحراك الطلابي يلحظ أن سحب الاستثمارات الأميركية من دولة الاحتلال بات مطلبا متواصلا خلال المسيرات والتظاهرات الاحتجاجية التي تجتاح الجامعات دعما للقضية الفلسطينية، وكذا تظهر على اللافتات والمقالات الافتتاحية في الصحف الطلابية.

التطور الثالث يتمثل في وقف شركتي جنرال أتلانتيك وسي في سي صفقات استحواذ كبرى على حصص في شركات تدير علامات تجارية للوجبات السريعة الأميركية في إندونيسيا وماليزيا، في حين قلصت شركات أخرى نشاطها مثل شركة ميترا أديبيركاسا الإندونيسية التي تمتلك 79% من أسهم شركة ماب بوغا أديبيركاسا المشغلة لستاربكس، وكانت الشركة تخطط لافتتاح 100 متجر للأغذية والمشروبات هذا العام، ولكن المقاطعة أدت إلى تقليص العدد إلى النصف تقريباً. وفي محاولة لتقليص أثر المقاطعة، غيّرت بيتزا هات اسم بعض محلاتها في اندونيسيا إلى ريستورانت، ورغم ذلك كانت هدفا لحملات المقاطعة.

سبقت تلك الأحداث الثلاثة تطورات أخرى تمثلت في إعلان كبريات الشركات العالمية الداعمة للاحتلال والمستهدفة من قبل حملات المقاطعة بحدوث تراجع كبير في مبيعاتها وخسائر قوية في قيمتها السوقية، ومن أبرز تلك الشركات ماكدونالدز التي أعلنت في فبراير/ شباط هبوط أرباحها بعد حركة مقاطعة الشركات الإسرائيلية والداعمة للاحتلال، وكذا ستاربكس وبيتزا هات وغيرهما.

أخبار مختصرة

عقوبات أوروبية على الغاز الروسي المسال

تبحث المفوضية الأوروبية، خلال مايو/ أيار الجاري، فرض عقوبات على الغاز الطبيعي المسال الروسي، وفقاً لما ذكرت نشرة أنيرجي إنتلجنس الأميركية. وخطوة العقوبات على الغاز الطبيعي المسال الروسي من شأنها أن تمثل المرة الأولى التي تجرؤ فيها بروكسل على ملاحقة قطاع الغاز في موسكو. وكانت الدول الأوروبية قد عانت خلال العام 2022 أزمة ارتفاع أسعار الغاز التي رفعت بدورها معدل التضخم وعرقلت النمو الاقتصادي لدول المجموعة الأوروبية. وتعكف المفوضية، وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، حالياً على إعداد الحزمة الرابعة عشرة من العقوبات ضد روسيا بعد أكثر من عامين من غزو الجيش الروسي لأوكرانيا.

ارتفاع إيرادات السياحة في تركيا

ارتفعت إيرادات قطاع السياحة في تركيا لتسجل نحو 8,78 مليارات دولار خلال الربع الأول من العام الجاري، بزيادة بلغت نسبتها 5,4% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفق بيانات هيئة الإحصاء الحكومية، أمس. وأشارت البيانات إلى أن 46% من الزوار الأجانب قدموا تركيا من أجل الرحلات والأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية، و13,3% بغية زيارة الأقارب والأصدقاء، و9,6% بهدف التسوق.

قرض لأوغندا من «الإسلامي للتنمية»

قال وزير المالية الأوغندي ماتيا كاسايجا، أمس، إن بلاده وقعت اتفاقاً مع البنك الإسلامي للتنمية، الذي يتخذ من السعودية مقراً، للحصول على قرض بقيمة 295 مليون دولار لتمويل إنشاء طرق ومشروعات أخرى. وأضاف الوزير في منشور على منصة «إكس» للتواصل الاجتماعي إنه وقّع اتفاق القرض مع رئيس البنك الإسلامي للتنمية محمد الجاسر في العاصمة السعودية الرياض. وأشارت الوزارة، وفق ما نقلت رويترز، إلى أن القرض سيمول بناء جسر يعبر نهر النيل في شمال غرب أوغندا وطرق تمتد إلى إجمالي 105 كيلومترات.

أميركا تسعى لحظر استيراد اليورانيوم الروسي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تدرس إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن حظر واردات اليورانيوم الروسي المخصب، في إطار جهود لتقليص الاعتماد على الإمدادات الروسية التي تهدد الاقتصاد الأميركي، وفق مسؤولين في الولايات المتحدة، بيد أن الأمر لن يكون سهلاً، إذ يمكن أن يشكل استبدال هذا النوع من الإمدادات تحدياً، وأن يرفع تكاليف اليورانيوم المخصب بنسبة 20%. وأجرى مسؤولون من مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض ووزارة الطاقة وأقسام أخرى من الإدارة الأميركية محادثات بشأن تقييد استيراد اليورانيوم الروسي، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. وقدمت روسيا نحو ربع اليورانيوم المخصب المستخدم لتشغيل أسطول الولايات المتحدة المكون من أكثر من 90 مفاعلاً تجارياً، ما يجعلها المورد الأجنبي الأول، وفقاً لبيانات وزارة الطاقة.

وتوفر هذه المبيعات نحو مليار دولار سنوياً لروسيا، وقال البيت الأبيض إن الاعتماد على مصادر اليورانيوم الروسية يشكل خطراً على الاقتصاد الأميركي. وما يضفي نوعاً من الإلحاح على المسألة، أنّ مبلغ 2,7 مليار دولار الذي قدمه الكونغرس في بداية هذا العام لدعم صناعة اليورانيوم المحلية مشروط بفرض قيود أو حظر على اليورانيوم الروسي المخصب، إما من طريق القانون وإما بإجراء إداري.

وأقرّ مجلس النواب تشريعاً في ديسمبر/ كانون الأول الماضي لحظر واردات اليورانيوم الروسي المخصب، في حين يسمح باستيراد الوقود النووي حتى 2028 من خلال إعفاءات مصممة لمنح المفاعلات وقتاً لتأمين إمدادات بديلة. لكن محاولة مجلس الشيوخ للسير على المنوال نفسه تعثرت بسبب مسائل تتعلق بالقواعد الإجرائية لتنفيذ الحظر. ودعا البيت الأبيض، الذي قال إن إنشاء سلسلة إمداد محلية لتخصيب الوقود النووي يمثل أولوية قصوى للأمن القومي، في السابق إلى فرض حظر طويل الأمد بالتزامن مع توفير مليارات الدولارات التي وافق عليها الكونغرس الآن لتعزيز القدرات المحلية لتخصيب اليورانيوم. وعندما سُئلت وزيرة الطاقة جنيفر غرانهولم عن هذه المسألة في أثناء الإدلاء بشهادتها أمام جلسة استماع بمجلس النواب الشهر الماضي، قالت إن الإجراء التنفيذي «ممكن»، لكن تحرك الكونغرس هو الأفضل.

محور

العمال العرب فريسة الحرب والغلاء

أصبح عمال فلسطين الأكثر بؤساً على المستويين العربي والعالمي في ذكرى عيد العمال، وسط وحشية غير مسبوقة مارسها الاحتلال الإسرائيلي ضدهم طوال 207 أيام من العدوان على قطاع غزة والمدن الفلسطينية المحتلة. كما رصدت «العربي الجديد» في هذا الملف أوضاعاً صعبة للعمال في العديد من الدول العربية الأخرى وهي مصر والأردن وتونس والجزائر، إذ يعاني العمال من تدهور معيشتهم وتآكل رواتبهم وقمع احتجاجاتهم المطالبة بتحسين دخولهم

في غزة، أمس (مجدي فتحي/Getty)

تجويع عمال فلسطين

الاحتلال يعصف بمصادر رزق سكان الضفة وغزة

يواجه عمال فلسطين أوضاعاً معيشية هي الأكثر قتامة وبؤساً على مستوى العالم في ذكرى عيد العمال وسط وحشية غير مسبوقة من الاحتلال الإسرائيلي الذي استهدفهم قتلاً وتشريداً وتجويعاً

نابلس ـ **سامر خويرة**

يجد العامل محسن عبد الرزاق عودة (55 عاماً) نفسه وحيداً عاجزاً عن الإيفاء بتكاليف الحياة اليومية لأسرته المكونة من ثمانية أفراد، وأكبر أبنائه طالب في كلية الهندسة في جامعة النجاح في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، مضى سبعة أشهر على فقدان عودة عمله في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 عقب أحداث طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وهو حال غالبية العمال الذين يعملون في الداخل من دون إسناد من أحد.

البطالة تطاردهم

يقول عودة لـ«العربي الجديد»: «كنا نتندر في الأعوام السابقة عندما يأتي يوم العمال العالمي في الأول من مايو/ أيار من كل عام بأن الجميع يأخذ إجازة إلا العامل، لكننا اليوم نجد أنفسنا في هذه الذكرى نستجدي المساعدة. لم أتخيل يوماً أن أصل إلى هذه الحالة الصعبة، فلا أكاد أجد قوت عائلتي». ويضيف: «بعد هذا العمر لا أقوى على العمل على بسطة أو أن أبيع على إشارات المرور كما أجبرت الظروف زملاء سابقين لي».

يتابع: «صحيح أننا كنا نعمل في الداخل ولدى أرباب العمل والمصانع الإسرائيلية، لكننا لو وجدنا فرصة لنا هنا لما ذهبنا إلى هناك، فالسوق المحلي لا يستوعب كل هذه الأعداد الضخمة من الأيدي العاملة، وثانياً، كنا نضخ ملايين الشواكل الإسرائيلية بالأسواق في قطاعات كثيرة».

لا إسناد لهم

يوجه عودة عتبه الشديد إلى وزارة العمل الفلسطينية واتحادات العمال ونقاباتها التي تركتهم في مهب الريح. يشاركه الرأي العامل وائل مشة من مخيم بلاطة للاجئين الفلسطينيين شرق نابلس، الذي طرق أبواباً كثيرة علّه يجد فرصة عمل من دون جدوى. ويقول: «في عيدنا بتنا منسيّين. أنا لا أبالغ في وصف الحالة التي وصلنا إليها نحن من يطلقون عليناً (عمال الداخل)، كانوا يحسدوننا على المبالغ التي نتقاضاها مقارنة بالعامل في السوق المحلية، وهذا صحيح، لكنهم يتناسون أننا كنا نخرج من بيوتنا في العتمة ونعود إليها في العتمة، والأهم أننا كنا نؤدي دوراً في تحريك عجلة الاقتصاد». يتابع: «لم نسمع أن الحكومة شكلت لجنة لدراسة حالتنا أو لتعويضنا ولو جزئياً أو حتى للتخفيف من الإجراءات الواقعة علينا. بعضنا بات ملاحقاً لإن الشيكات التي كتبها على نفسه لم تُصرف لعدم كفاية الرصيد وأصبح مطلوباً للاعتقال».

محاولات للعودة

كان الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد، أعلن عودة الآلاف من العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في الداخل المحتل بداية الشهر القادم، وفقاً لاتصالات تلقوها من شركات كانوا يعملون فيها، لافتاً إلى أن نحو 14500 عاملاً ممن كانوا يمتلكون تصاريح للعمل في الداخل في مجالات الصناعة والصحة والقطاعات الخدماتية وعدد قليل منهم في مجال البناء، سبق أن عادوا إلى العمل، بشرط عدم البقاء داخل الأراضي المحتلة. ووفق سعد، فإن خسائر العمال الذين تعطلوا منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي تجاوزت سبعة مليارات شيكل (الدولار = نحو 3,7 شواكل) وهذه الخسائر الهائلة لها آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني.

وعن تعويض العمال والتخفيف عنهم، يوضح سعد أن الاتحاد اجتمع مرات عديدة مع سلطة النقد الفلسطينية من أجل تأمين سلفة مالية للعمال من البنوك لكنها لم تلتزم، علماً أنها كانت تطلب من العمال فتح حسابات لديها مع ضمان تسهيلات لهم.

> انقسامات حادة لضعف دور وزارة العمل والنقابات

ويشير سعد إلى أن اتحاد النقابات خاطب الاتحاد الدولي للنقابات ITUC واتحاد نقابات عمال أميركا ونقابات عمالية عالمية ومنظمة العمل الدولية لوضعهم في صورة الظلم والاضطهاد الذي يعانيه عمال الداخل، إذ نجحت الجهود في تحصيل مبلغ مالي تم توزيعه على عمال غزة الذين لجؤوا إلى الضفة الغربية.

فقدان مورد مالي مهم

الخبير الاقتصادي سامح المعطوط يوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الدخل المتأتي من العمال في الداخل كان يشكل دورة مالية توصف بأنها جيدة اقتصادياً، كانت قيمته مليار ونصف مليار شيكل شهرياً، بمعدل 18 ملياراً سنوياً أي 4,5 مليارات دولار سنوياً، ما يشكل ما بين 33% إلى 35% من حجم الناتج الإجمالي الفلسطيني، أي يمثل ثلث الاقتصاد الفلسطيني، هذا يُضاف إلى دورهم المهم في تحريك الدائرة التجارية.

ويؤكد المعطوط أن توقفهم عن العمل أدى من دون أدنى شك إلى ضربة قاتلة للشقين، المالي المتمثل بدورهم في إدخال عملة الشيكل إلى السوق المحلي، إذ تراجعت قدرتهم الشرائية إلى مستويات غير مسبوقة، فقد كان دخلهم المرتفع جداً مقارنة بعمال الضفة الغربية يجعلهم يُقبلون على الشراء وتحريك الأسواق التي كانت تكتظ وتنتعش أيام السبت من كل أسبوع تقريباً وهو يوم إجازتهم من العمل في الداخل، كما أن وضعهم المادي الممتاز شجعهم على شراء الأراضي وتشييد بيوت فخمة وتأثيثها بأفضل المفروشات، وهذا كله حرك قطاعات كثيرة وشغّل أيد عاملة.

مشكلات اقتصادية

يشير المعطوط إلى مشكلات اقتصادية كبيرة تحتاج إلى نموذج اقتصادي مختلف عن النموذج الاقتصادي الفلسطيني المبني منذ 33 عاماً، والقائم على العمالة في الداخل المحتل، بصفة رئيسية. ويقول المعطوط: «هنا السؤال الذي يجب أن يوجه إلى الجهات الرسمية الفلسطينية التي أهملت كل هذا التأثير لعمال الداخل وتركتهم يواجهون مصيرهم المحتوم في ظل غياب الخطط من وزارتي المالية والعمل». ويتابع: «هل يعقل أن يتم تشكيل لجان لدراسة النتائج المترتبة على توقفهم عن العمل في الداخل واليات الاستفادة من هذا الشلال الجارف من الأيدي العاملة الماهرة التي كانت تعمل في شتى القطاعات في الداخل، والأهم البحث في آلية تعويضهم ولو جزئياً، فلو كان بعضهم يدّخر مالاً لكانت هذه الأشهر السبعة التي تلت السابع من أكتوبر، كافية لإنفاقها، ولا سيما لمعيلي العائلات الكبيرة أو أولئك الذين عليهم التزامات وأقساط ثمن أراض اشتروها وبيوت شيدوها أو لديهم أبناء في الجامعات وأمور أخرى، وهل يعقل أن يترك من كان يساهم بثلث الناتج وحيداً من دون أي دعم أو تعويض؟». ويؤكد المعطوط بالقول: «نحن اليوم في حاجة إلى خطة اقتصادية مختلفة عن تلك التي كانت موضوعة قبل تطور الأحداث، فالعناصر التي كانت تؤهل الاقتصاد وتبقيه واقفاً على قدميه انتهت وتوقفت، لذا نحن اليوم في حاجة إلى بناء نموذج اقتصادي جديد».

قفزة في معدلات البطالة

قال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أمس الثلاثاء، إن معدلات البطالة قفزت إلى مستويات غير مسبوقة بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وأوضح في بيان استعرض فيه الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023، بمناسبة يوم العمال العالمي، الذي يصادف اليوم الأربعاء، أن التقديرات تشير إلى أن ارتفاع معدلات البطالة يصل إلى 75% في الربع الرابع من 2023، مقابل 46% في الربع الثالث منه، ما يعني فقدان ما لا يقل عن 200 ألف وظيفة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العدوان.

تونس والجزائر: لا مكاسب جديدة وصوت النقابات خافت

لم يحقق عمال تونس والجزائر أي مكاسب معيشية جديدة وسط تراجع كبير لدور النقابات في الدفاع عنهم

تونس ـ **إيمان الحامدي**
الجزائر ـ **حمزة كحال**

لم تحقق نقابات تونس العام الماضي مكاسب جديدة لفائدة العمال، فقد فرضت السياسة التقشفية للدولة خفض سقف المطالب والاكتفاء بتنفيذ الحد الأدنى من الاتفاقات السابقة. وتمارس النقابات العمالية في تونس ما بعد 25 يوليو/ تموز 2021 سياسة الهدوء الحذر حيث خفت صوتها في الآونة الأخيرة بعد أن خاض الاتحاد العام التونسي على امتداد السنوات التي تلت الثورة العديد من المعارك مع السلطة لتحسين أوضاع الشغالين وصلت إلى حد تنفيذ إضراب عام شل البلاد في يناير/ كانون الثاني 2019. ومنذ توقيع الاتحاد العام التونسي للشغل اتفاق الأجور مع الحكومة السابقة برئاسة نجلاء بودن في سبتمبر/ أيلول 2022 لم ترجع النقابة العمالية الأكثر تمثيلاً في البلاد إلى المطالبة مجدداً بتحسين الرواتب مكتفية بالمطالبة بتنفيذ اتفاقات لم يقع تفعيلها تشمل تسوية وضعيات مهنية في العديد من القطاعات ومن أبرزها التعليم.

وضع صعب لعمال تونس

يعيش العمال في تونس وضعاً صعباً نتيجة الغلاء وانفلات التضخم الذي أثر على استقرار الطبقة الوسطى ودفع بالآف الأسر إلى حافة الفقر والتدانين المفرط. ورغم تراجع وتيرة المطالب النقابية، لم يسلم النقابيون من الملاحقات القضائية والسجن الذي طاول مسؤولين في نقابات قطاعات النقل والعدل والصناعة، في حين جرى توقيف عضو من المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل لبضع ساعات كذلك، طاول قطع الرواتب أكثر من ثلاثة آلاف مدرس في المرحلة الابتدائية تمسكوا بعدم تنزيل أعداد التلاميذ وكشوفهم احتجاجاً على رفض الوزارة تحسين وضعهم المالي والمهني. ويفسر الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل سامي الطاهري في تصريح سابق لـ«العربي الجديد» بعدم عودة النقابات إلى تقديم مطالب جديدة لتحسين الوضع المالي للموظفين وزيادة الرواتب بإغلاق الحكومة باب الحوار الاجتماعي رغم الاتفاق على عقد جلسات تقييمية سنوية لمتابعة انعكاسات مؤشرات التضخم والأسعار والنمو وإمكانية تدارك تدهور المقدرة الشرائية رغم توقيع اتفاق يمتد مفعوله إلى العام المقبل.

اتحاد الشغل والسلطة

وكان اتحاد الشغل في صف الرئيس قيس سعيد وقد أيّد إجراءات 25 يوليو/ تموز 2021 التي جرى بموجبها تجميد البرلمان، لكن مع تصاعد حملة الاعتقالات بحق النقابيين وعدم قبول السلطة استئناف التفاوض مع النقابات عدّلت المنظمة مواقفها وذلك بالمهادنة حيناً والتلويح بالتصعيد والتلويح باللجوء إلى الشوارع حيناً آخر. وفي مارس/ آذار الماضي عادت نقابات تونس إلى الشوارع في مواجهة جديدة مع السلطة التي تحاول تحجيم دورها الاجتماعي، إذ دعا الاتحاد العام التونسي للشغل (النقابة الأكثر تمثيلية) منظوريه من العمال والموظفين إلى تجمّع كبير في ساحة القصبة بالعاصمة تونس للاحتجاج ضد «سياسات الحكومة بفرض الأمر الواقع» وعدم قبول أي مراجعات للاتفاقيات المبرمة بشأن الوضع المهني والمادي لنحو 800 ألف تونسي يعملون في القطاع الحكومي. ويحاصر الغلاء وضعف الرواتب موظفي تونس، فقد كشفت بيانات رسمية لمعهد الإحصاء الحكومي أن معدل الرواتب الشهرية لنحو 670 ألف تونسي يعملون في القطاع الحكومي لا يتجاوز 1387 ديناراً للفرد، ما يعادل 450 دولاراً شهرياً ينفقون 40 في المائة منها على الأكل والتنقل.

سياسات تقشفية

وتنوي سلطات تونس تمديد سياساتها التقشفية إلى عام إضافي حيث إنّ وثيقة أرسلتها الحكومة إلى الوزارات تضمنت توصيات بخفض عجز الموازنة، والحد في الوقت نفسه من الاستدانة والتعويل على الموارد الداخلية ضمن موازنة 2025 كما تعتزم الحكومة وفق الوثيقة ذاتها مواصلة التحكم في كتلة الأجور والدعم وتحديد نفقات الاستثمار بناء على ضوء التنفيذ الفعلي للمشاريع، كما تستهدف خفض عجز الموازنة إلى ما دون 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي. ويقول المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر إن التونسيين باتوا يبحثون عن حلول فردية لوضعهم المتأزم نتيجة تراجع دور الوسائط التقليدية من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني ونقابات في إيجاد حلول لفائدتهم. وأكد بن عمر في تصريح لـ«العربي الجديد» أن السلطة القائمة في تونس نجحت في أدوار الوسائط التقليدية وتنميط صورتها لدى الفاعلين بوصمهم بأنهم سبب الأزمة، فقد تراجع دور هذه الوسائط ومن بينها النقابات في مدى قدرتها على تأطير الاحتجاج وإيصال رسالته والتعامل معه بالتجاوب أو الصد.

جانب من احتجاج دعا إليه اتحاد عمال تونس يوم 2 مارس 2024 (حسن مراد/Getty)

مصر: تدهور معيشي وقمع للاحتجاجات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بينما يحتفل العالم في الأول من مايو/ أيار من كلّ عام، بعيد العمال، يقبع في السجون ومقار الاحتجاز المختلفة في مصر، عشرات العمال من عقوبتها على حراكهم العمالي، ورفعهم رايات المطالب الاقتصادية والاجتماعية العادلة.

وكان آخر عمال سجنوا في مصر، بسبب حراكهم العمالي ومطالبتهم بحقوقهم، هم وائل أبو زيد ومحمد طلبة من عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى (غزل المحلة)، على ذمة القضية رقم 717 لسنة 2024، على خلفية الإضراب الذي نظمه عمال غزل المحلة أواخر فبراير/شباط الماضي، للمطالبة بتطبيق قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي، الخاص بالحد الأدنى للأجور على قطاع الأعمال، أسوة بالقطاع الحكومي، وهو ما استجاب له وزير قطاع الأعمال العام، عقب الإضراب. وكذلك كان السجن من نصيب سامح زكريا، من العاملين بهيئة الإسعاف، وأحمد عبد الفتاح، الأمين العام المساعد للجنة النقابية للعاملين بشركة شرق الدلتا للنقل والسياحة، بسبب مطالبهم بحقوقهم المادية المشروعة.

احتجاجات وقمع

قوبلت الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات العمالية في مصر، بتدخلات أمنية أجبرت العمال في بعض الأحيان على الانصياع للأمر الواقع دون الحصول على حقوقهم. ومن أبرز وقائع التدخل الأمني ضد الاحتجاجات العمالية منذ بداية 2024، التعامل الأمني مع أزمة عمال شركة «غزل المحلة»، وإضرابهم لحين تطبيق قرار الحد الأدنى عليهم، حيث ألقي القبض على عدد من العاملين في الشركة بمقر الأمن الوطني بالغربية، وإحالة واحد منهم لنيابة أمن الدولة العليا.

وكان جهاز الأمن الوطني، قد استدعى عدداً من عمال غزل المحلة، في فبراير/ شباط الماضي، على خلفية اشتراكهم في إضراب عن العمل، للمطالبة بحد أدنى للأجور بقيمة 6 آلاف جنيه (الدولار = نحو 47,8 جنيهاً)، وجرى الإفراج عنهم لاحقاً، عقب فض العمال للإضراب، بعد الاستجابة الجزئية لمطالبهم، وأبقي على العاملين وائل أبو زيد ومحمد طلبة، وجرى تجديد حبسهما خمس مرات متتالية على ذمة القضية رقم 717 لسنة 2024.

ومن أمثلة التعامل الأمني مع الحراك العمالي أيضاً، ما حدث مع أزمة معلمي مسابقة الـ 30 ألف معلم، حيث استُبعد 14 ألفاً منهم لأسباب غير معلومة، وحين اعتصموا اعتراضاً على ذلك الاستبعاد؛ ألقي القبض على 14 معتصماً منهم من أمام مقر وزارة التربية والتعليم بالعاصمة الإدارية، وعرضوا على نيابة أمن الدولة العليا؛ التي وجّهت لهم اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر وإذاعة أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والاشتراك في تجمهر.

وكانت الحكومة قد دعت عن طريق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، إلى المشاركة في المسابقة المؤهلة لتعيين 30 ألف معلم سنوياً، لسد العجز الذي تعانيه المدارس المصرية في الكوادر البشرية، إلا أن أعداداً كبيرة من الناجحات والناجحين في المسابقة فوجئوا باستبعادهم لأسباب تمييزية، بالمخالفة لنصوص الدستور والقانون، تتعلق بالوزن الزائد، والطول، والحمل، والولادة الحديثة، أو عدم اجتياز تدريبات عُقدت للياقة الطبية والبدنية والذهنية وكشف الهيئة، عُقدت جميعها في مقر الكلية الحربية بالقاهرة وتحت إشرافها.

عمال مصريون يحملون أكياس فحم في 17 ديسمبر 2023 (Getty)

أوضاع عمّال الأردن تنتظر تصويبها منذ سنوات

فقد نحو 15 ألف عامل أردني مصادر رزقهم، بسبب تداعيات العدوان على غزة وحملات المقاطعة

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

يأتي عيد العمال فيما عمال الأردن يعانون من أنتهاكات متعددة لحقوقهم، رغم المطالبات المتكررة لتصويبها من قبل مؤسسات مجتمع مدني وهيئات تمثيلية للعمال في عدة قطاعات تعود لسنوات طويلة، وخصوصاً في ما يتعلق ببيئة العمل وظروفه، والحقوق المالية والضغوط المعيشية التي يتعرضون لها من حين إلى آخر. وحسب متابعات لسوق العمل الأردني والمتغيرات التي يشهدها، بدا واضحاً أن فترة ما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحتى الآن كانت عصيبة على العمال الأردنيين، إذ سبّبت حملات المقاطعة فقدان أعداد كبيرة منهم، تصل إلى أكثر من 15 ألفاً، لمصادر رزقهم، وباتوا دون عمل، حسب تقارير غير رسمية.

وقال رئيس المرصد العمالي الأردني أحمد عوض لـ«العربي الجديد» إن هنالك انتهاكات مستمرة منذ عدة سنوات رُصدت، وجرى الوقوف على حالات عديدة لانتهاكات حقوق العمال، تتعلق بالأجور وانخفاضها، وكذلك بيئة العمل وظروفه ومتطلبات السلامة العامة لحماية العمال وتجنيبهم المخاطر قدر المستطاع.

وأضاف أنّ تقرير حالة العمال في الأردن الذي أصدره المركز أخيراً كشف أنّ العام الماضي كان صعباً على العمال في الأردن بسبب حرمان قطاعات واسعة منهم التمتع بحقوقهم والتغوّل عليها واستمرار تدهور شروط العمل على مستوى السياسات والممارسات دون بوادر حكومية لتحسينها.

وأشار التقرير إلى أنّ عام 2023 صدرت فيه مجموعة من القرارات لتعديل تشريعات عمالية مهمة أو إصدارها، مثل تعديل قانوني العمل والضمان الاجتماعي، وإصدار أنظمة جديدة للسلامة والصحة المهنية ونظام مكاتب تشغيل الأردنيين وتعديل نظام العقد الموحد للعاملين في المدارس الخاصة.

> 114 دعوى عمالية سُجلت بوحدة سلطة الأجور في وزارة العمل

وقال التقرير إن معظم التعديلات التي أُجريت على قانوني العمل والضمان الاجتماعي كانت تراجعية ولا تتلاءم مع معايير العمل الدولية المتعارف عليها، فضلاً عن الاختلالات في أنظمة السلامة والصحة المهنية ونظام مكاتب تشغيل الأردنيين، بينما كانت تعديلات نظام العقد الموحد خطوة جيدة باتجاه الحد من الانتهاكات العمّالية في المدارس الخاصة.

وحسب المرصد العمالي، فإنّ الاقتصاد الأردني تأثر تدريجياً جراء العدوان الشامل والمدمر الذي شنّه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، المستمر حتى هذه اللحظة، ما زاد الضغوط على العمال في الأردن، وتأثر الآلاف منهم بتراجع أداء الشركات الأجنبية وفروعها العالمي التي جرت مقاطعتها شعبياً بسبب دعمها المباشر وغير المباشر لاحتلال الإسرائيلي وسياساته، لجعلها أداة ضاغطة لوقف العدوان على غزة.

وشهد عام 2023 انتهاكات وتجاوزات متنوعة لحقوق العمّال في القطاعين العام والخاص، مثل تأخر صرف أجور العاملين والعاملات، أو عدم صرفها من الأساس لأشهر طويلة، وعدم شمولهم بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وعدم توفير أدنى متطلبات السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل، وغيرها من الانتهاكات.

ووزارة العمل الأردنية قالت إنّ عدد الدعاوى العمالية التي سُجلت لدى وحدة سلطة الأجور في وزارة العمل في الربع الأول من العام الحالي بلغ 114 دعوى عمالية.

مال وسياسة

يخيم الغموض على التكاليف النهائية لمخطط بريطانيا ترحيل طالبي اللجوء إلى بريطانيا والشركات المستفيدة من تنفيذ المخطط، ولا سيما العاملة في النقل الجوي، وسط انتقادات لتحمّل دافعي الضرائب البريطانيين تكاليف ذلك

خطة رواندا
شركات في الظل تستفيد من ترحيل بريطانيا اللاجئين

لندن ـ **كاتيا يوسف**

يثير مخطط الحكومة البريطانية ترحيل طالبي اللجوء لدى المملكة المتحدة إلى رواندا جدلاً واسعاً في أوساط البريطانيين، في ظل غياب الكثير من التفاصيل المتعلّقة بالتكاليف النهائية لهذه الخطة، وكذلك دور شركات الطيران والأموال التي ستحصل عليها نظير تنفيذ المهمة، ولا سيما في ظل التكاليف الباهظة التي جرى الكشف عنها في ما يخص الأعداد الأولى المقررة ترحيلهم. خصّصت الحكومة لمخطط الترحيل 290 مليون جنيه إسترليني (362,5 مليون دولار)، بينما يتوقع أن يتم إنفاق مزيد من الأموال بما يصل إلى 100 مليون جنيه إسترليني خلال العامين المقبلين، إذ تشير تقديرات لهيئة مراقبة الإنفاق العام البريطانية، إلى أن تكلفة المخطط الرئيسي قد ترتفع إلى نحو نصف مليار جنيه إسترليني. وتزداد التساؤلات حول الشركة الجوية التي ستشارك في تنفيذ هذا المخطط.

حيث أشارت وسائل إعلام بريطانية إلى أن الحكومة كافحت للعثور على شركة طيران مستعدة للمشاركة في عمليات ترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا، بعد أن نأت عدة شركات طيران تجارية بنفسها عن الموضوع خوفاً من إلحاق الضرر بعلامتها التجارية، في الوقت الذي رفضت أيضاً شركة الطيران الوطنية رواندا «رواند إير» الأمر للمبدأ نفسه، لتتجه الأنظار، وفق تقرير لصحيفة «تايمز» البريطانية إلى شركة «إير تانكر» التي يُشتبه بأنها عقدت صفقة الترحيل إلى رواندا مع الحكومة البريطانية. تنجم هذه الشكوك وفق الصحيفة البريطانية، باعتبار أن «إير تانكر» تعمل بشكل أساسي لمصلحة الحكومة، ووافقت في عام 2008، على عقد، يُعرف بـ«مبادرة التمويل الخاص»، مدته 27 عاماً لتشغيل ناقلاتها نيابة عن وزارة الدفاع. وتساهم شركة إيرباص لصناعة الطائرات الأوروبية في المبادرة بجانب صندوق الاستثمار «إكويتيكس» ومقره لندن، وعملاق الدفاع الفرنسي «تاليس». ورغم تأكيد «إير تانكر» في يناير/كانون الثاني 2023، أنه «لا نية لديها لتشغيل رحلات ترحيل إلى رواندا»، تشير التقارير حالياً، وفق الصحيفة البريطانية، يوم الأحد، إلى أن الحكومة قد تمضي قدماً في استخدام أسطول الشركة، من خلال تفعيل بند في عقدها يسمح لوزارة الدفاع بإعادة استخدام طائرات الشركة للقيام «بمهام متخصصة». وفي حال حدوث ذلك فإن الرحلات الجوية يمكن أن تعزز خزائن المساهمين في «مبادرة التمويل الخاص». وأظهرت أحدث الحسابات المالية للمشروع المشترك، أنه حقق إيرادات بقيمة 498 مليون جنيه إسترليني في عام 2022.

وتعد طائرة «إيرباص A330-243» واحدة من طائرتين تم استعارتهما من شركة «إير تانكر»، وأنهما من المتوقع أن تكون ضمن أولى رحلات الترحيل إلى رواندا، لكن هذه الخطوة قد تثير الكثير من الانتقادات في أوساط دافعي الضرائب وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي السياق، يقول جيمس ويلسون مدير «حملة إجراءات الاحتجاز» في بريطانيا، إنه يجب على شركات الطيران ألا تستفيد من البؤس وانتهاكات حقوق الإنسان التي تسببها هذه الخطة. ويضيف، أن ذلك سيشكل سابقة خطيرة للغاية، حيث يمكن للشركات أن تتجاهل حقوق الإنسان والقانون الدولي عندما يناسبها ذلك.

تواصلت «العربي الجديد» مع عدد من المواطنين البريطانيين للتعرف على مواقفهم من مخطط رواندا، والنفقات الضخمة والشركة الجوية المساهمة في عملية الترحيل. عبّر جزء منهم عن مخاوفه من المبالغ المالية التي سيتم إنفاقها، كونها ستأتي من أموال دافعي الضرائب ومن ثم ستشكل عبئاً على أهل البلد الذين يعانون بدورهم أوضاعاً اقتصادية صعبة، بينما شكك آخرون في فعالية هذه المخططات وأخلاقيتها، وقالوا إن أموال دافعي الضرائب يمكن إنفاقها على الخدمات الاجتماعية أو البنية التحتية بدلاً من إهدارها على ترحيل طالبي اللجوء. يقول باري فولكن، بريطاني يقارب الخمسين من العمر، إن سوناك يرتكب أخطاء فادحة في حكومة الظل، إيفيت كوبر، وفق ما نقلت صحيفة «اندبندنت» المخطط بأنه «وسيلة للتحايل وابتزازية» ودعت إلى إنفاق الأموال على أمن الحدود بدلاً من ذلك. ولم تؤكد وزارة الداخلية البريطانية بعد أو تنفي ما يتردد حول استخدامها لـ«إير تانكر»، في ترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا، على الرغم من تداول هذا على نطاق واسع في جميع أنحاء صناعة الطيران. وكانت الشركة، محور حملة دعائية عدوانية، أطلقتها جماعات حقوق الإنسان لعدة أسابيع، لكنها لم تستجب حتى الآن لأي طلبات للتعليق. وكشف تقرير مكتب التدقيق الوطني (NAO) عن إنفاق ملايين إضافية، بما في ذلك 11 ألف جنيه إسترليني تكلفة تذكرة الطائرة لكل مهاجر، في حين من المقرر أن تحصل رواندا على 20 ألف جنيه إسترليني لكل طالب لجوء يُنقل إلى أراضيها، ومبلغ إضافي قدره 120 مليون جنيه إسترليني لرواندا بمجرد وصول أول 300 شخص. حتى لو لم ترسل المملكة المتحدة أحداً إلى الدولة الأفريقية، فقد التزم سوناك بدفع 370 مليون جنيه إسترليني من الخزانة العامة خلال الصفقة التي مدتها خمس سنوات.

وأعلن حزب العمال أن خطط الحكومة لإرسال طالبي اللجوء إلى رواندا، ستكلف مليوني جنيه إسترليني للشخص الواحد، إذ قال وزير الهجرة في حكومة الظل العمالية، ستيفن كينوك وفق صحيفة «إيفنينج ستاندرد» البريطانية مساء الاثنين: «سيكلف حكومة المملكة المتحدة 570 مليون جنيه إسترليني لإرسال 300 شخص إلى رواندا.. هذا يقارب مليوني جنيه إسترليني للشخص الواحد».

في المقابل، تقول الحكومة إن «الهجرة غير الشرعية» يمكن أن تكلف دافعي الضرائب 11 مليار جنيه إسترليني سنوياً بحلول عام 2026. كان رئيس الوزراء البريطاني قد أكد، الأسبوع الماضي، أن أولى رحلات ترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا ستبدأ في غضون عشرة أو اثني عشر أسبوعاً. وتسعى الحكومة لتسيير رحلات عدة شهرياً خلال الصيف المقبل. ووفق تقرير لصحيفة «ذا غارديان» البريطانية، الأحد الماضي، فإن وزارة الداخلية البريطانية أعدت خطة لتنفيذ اعتقالات مفاجئة لطالبي اللجوء في جميع أنحاء البلاد، تمهيداً للتسريع بترحيلهم إلى رواندا. وذكرت الصحيفة أن الخطة تشتمل على اعتقال طالبي اللجوء أثناء حضورهم مواعيد روتينية في مراكز طلبات اللجوء على مدار الأسبوع المقبلين، ومن ثم إيداعهم على الفور في مراكز اعتقال ووضعهم على رحلات طيران مباشرة إلى رواندا. ويعد بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا أحد ممرات اللجوء إلى بريطانيا والهجرة إليها، وتفيد الأرقام الرسمية بأن أكثر من 50 ألف شخص عبروا القنال الإنكليزي، على متن قوارب بدائية منذ مارس/آذار 2023، ولقي عشرات منهم حتفهم، بحسب جهات رقابية. وكشفت الأرقام الحكومية أخيراً أن بريطانيا منحت اللجوء من خلال برنامج مفصل بعناية للعديد من المواطنين من سورية، وأوكرانيا، وهونغ كونغ، وأفغانستان خلال السنوات القليلة الماضية. لكن في عام 2023، لم تمنح الحكومة حق اللجوء إلى بريطانيا من خلال الطرق النظامية إلا لـ700 شخص من غير الدول المذكورة.

ويتنظر 138 ألف طالب لجوء الرد الأولي على طلباتهم، وفي عام 2023 وحده، سجلت بريطانيا 67337 طلب لجوء، تخص 84 ألف شخص (قد يتعلق الطلب الواحد بعدة أشخاص في الوقت نفسه). وبين يوليو/تموز 2022 ويونيو/حزيران 2023، كان 41% من الطلبات لمهاجرين وصلوا عبر القنال الإنكليزي على متن قوارب صغيرة.

التشاك للجنيه من قارب قادم عبر بحر المانش إلى بريطانيا، 16 أغسطس 2023 (هنري نيكولز/ فرانس برس)

سوناك أعلن الأسبوع الماضي أن عملية الترحيل ستبدأ خلال 12 أسبوعاً

138 ألف طالب لجوء

ينتظر 138 ألف طالب لجوء الرد الأولي على طلباتهم من قبل حكومة ريشي سوناك، وفي عام 2023 وحده، سجلت بريطانيا 67337 طلب لجوء، تخص أكثر من 84 ألف شخص. وبين يوليو/تموز 2022 ويونيو/حزيران 2023، كان 41% من الطلبات لمهاجرين وصلوا عبر بحر المانش. وبعد بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا أحد ممرات اللجوء إلى بريطانيا، وتفيد الأرقام الرسمية بأن أكثر من 50 ألف شخص عبروا القنال الإنكليزي على متن قوارب بدائية منذ مارس/آذار 2023، ولقي عشرات منهم حتفهم، بحسب جهات رقابية. وكشفت الأرقام الحكومية أخيراً أن بريطانيا منحت اللجوء من خلال برنامج مفصل بعناية للعديد من المواطنين من سورية، وأوكرانيا، وهونغ كونغ، وأفغانستان خلال السنوات القليلة الماضية. لكن في عام 2023، لم تمنح الحكومة حق اللجوء إلى بريطانيا من خلال الطرق النظامية إلا لـ700 شخص من غير الدول المذكورة.

هل تستعيد أوروبا استقلالها بمواجهة الصين وأميركا؟

يعود ماكرون إلى التحذير من انحسار الاقتصادات الأوروبية وتراجع قدرتها على الاستقلالية أمام العملاقين الصيني والأميركي

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

أعاد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التذكير بتحذيراته حيال ما ينتظر أوروبا، مشدداً على ضرورة الاستقلالية الاقتصادية والإنتاجية للقارة، إثر صدمة الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، وظهور تعارض واضح مع اتجاهات الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في سبيل حماية الشركات الأميركية. جاءت رسالة ماكرون الأخيرة في جامعة السوربون، قبل أيام، واضحة قائلاً: «علينا أن ناخذ أوروبا إلى مستوى جديد كليا». فالتبعية للولايات المتحدة مرفوضة عند ماكرون، وخصوصا في مجال الثقة بواشنطن حين يتعلق الأمر بالمنافسة مع الأميركيين وانتهاجهم سياسات دعم حكومي لشركاتهم بما يؤثر على عدالة التنافس مع الشركات الأوروبية. فكرة التبعية لأميركا تؤرق باريس وغيرها ممن لا يتحدثون بصوت مرتفع ومسموع مثلما فعل ماكرون في مرتين، الأولى في 2017 والثانية أمام السوربون، الخميس الماضي، وقبل انتخابات البرلمان الأوروبي بأسابيع قليلة. تفسير الخطاب الجديد على أنه جزء من حملة انتخابية يقودها ماكرون، على ضوء التقدم البارز لجناح اليمين المتشدد في حزب التجمع الوطني بزعامة مارين لوبن، وانتخاب دونالد ترامب في أميركا، تحدث ماكرون عن مفهوم «الاستقلال الاستراتيجي»، محذراً من انتهاج الحليف الأميركي مساراً انعزالياً، ومشدداً على فكرة امتلاك أوروبا القدرات على اتخاذ قراراتها المتعلقة بمصالحها الاستراتيجية بعيداً عن التشكيك في الالتزام الأميركي المستمر بحلف الأطلسي. الموقف لقي بعض التأييد من المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل في سياق تشكيك ترامب آنذاك ببقاء بلاده على الخط «الحمائي» نفسه الذي انتهجته مع حليفتها الأوروبية في الحرب العالمية الثانية، وطرح فكرة المال

ماكرون: أوروبا بحاجة إلى استثمارات دفاعية مشتركة

مقابل الحماية. وفي خطابه الأخير في جامعة السوربون، ذهب منطق ماكرون إلى أبعد من ذلك. فقد أصر الرجل على أن أوروبا ينبغي لها أن تتعلم كيف تكون لها طموحات خاصة بمصالحها، والا تعرض نفسها لنقاط الضعف من خلال الاعتماد على كل لاعبين عالميين كبار. بل لا ينبغي لأوروبا ببساطة أن تخشى الاعتراف «بأننا (الاتحاد الأوروبي) اليوم أكثر من مجرد سوق لكل شيء، من المكسرات إلى السفن، والنقانق، وتوربينات الرياح». إذ يرى ماكرون أنه على أوروبا أن تتبنى مفهوم «الاستقلال الذاتي الاستراتيجي»، وخصوصا على ضوء الحرب الروسية في أوكرانيا وتغير كبير بطرأ على مسار القارة العجوز الجيوسياسي.

اليوم تبدو أطروحات ماكرون ذات صدى ونغمة مختلفين عن تصريحاته السابقة، التي وصفت بأنها عبرت عن «تضخم ذاتي فرنسي»، إذ أصبح النقاش سائداً منذ 2022 في بروكسل. فمسار الحرب في أوكرانيا يبدو مؤثراً على قراءة أوروبا لنفسها، وخصوصا أنها اعتبرت الغزو الروسي لذلك البلد بمثابة «حرب على أرض أوروبا». وانخرطت في اقتصاد حرب لتعزيز صناعاتها الدفاعية والقيام بخطوات تجييش غير مسبوقة على مدار أكثر من ثلاثة عقود من انطفاء الحرب الباردة. وفي خطابه أمام السوربون ركز ماكرون على الاقتصاد، من بوابة أن القارة بحاجة إلى استثمارات دفاعية مشتركة، وعلى تحمل الديون المشتركة لتحقيق الاستثمارات تلك، وتساءل: «كيف يمكننا بناء سيادتنا واستقلالنا إذا لم نتحمل حتى مسؤولية تطوير صناعتنا الدفاعية». ما يريده ببساطة هو أوروبا قادرة على فرض قروض مشتركة، وبالتأكيد الألمان لا يروق لهم ذلك.

ماكرون يلقي خطابا حول أوروبا، جامعة السوربون، 25 إبريل (كريستوف بيتي تيسون/ فرانس برس)

مكاسب للذهب وترقب للفائدة

نيويورك ـ **العربي الجديد**

حقق الذهب مكاسب للشهر الثالث على التوالي، بعد أن صعد بنحو 5% في إبريل/نيسان الماضي، ليتداول عند حوالي 2330 دولاراً للأونصة (الأوقية) في الجلسة الأخيرة من الشهر، مستفيداً من الطلب القوي من جانب البنوك المركزية وإقبال المستثمرين على التحوط به باعتباره ملاذاً آمناً وسط القلق من تصاعد التوتر الجيوسياسي من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط. وقال مجلس الذهب العالمي، امس الثلاثاء، إن الطلب العالمي على المعدن النفيس ارتفع بنسبة 3% على أساس سنوي إلى 1238 طناً في الربع الأول من العام الجاري، مسجلاً أقوى طلب في أي ربع أول منذ عام 2016، بدعم نشاط التعاملات خارج البورصة. وأدى الطلب على الملاذ الآمن إلى ارتفاع أسعار الذهب إلى متوسط قياسي في هذه الفترة عند 2070 دولاراً للأوقية، قبل أن يواصل صعوده في إبريل/نيسان. وأضافت البنوك المركزية حول العالم، نحو 290 طناً إلى احتياطياتها، بزيادة بلغت نسبتها 1% على أساس سنوي وبزيادة 69% عن المتوسط الفصلي لخمس سنوات، وفق ما نقلت وكالة رويترز. وارتفع الاستثمار في السبائك والعملات الذهبية، وهو قطاع رئيسي آخر لاستهلاك الذهب، بنسبة 3% إلى 312 طناً في الربع الأول بدعم من ارتفاع الطلب على سبائك

الطلب على الذهب بلغ 1238 طناً في الربع الأول من 2024

متجر مشغولات ذهبية في مقاطعة قويتشو جنوب غرب الصين، 18 إبريل 2024 (Getty)

الذهب الصغيرة في آسيا. وفي الصين، قفز الطلب على السبائك والعملات الذهبية 68% إلى 110 طن وهو الأقوى في أكثر من سبعة أعوام. وفي ما يتعلق بالأدوات، ارتفع إنتاج المناجم 4% إلى 893 طناً، وهو رقم قياسي للربع الأول، وزادت إعادة التدوير 12% إلى 351 طناً لتسجل أعلى مستوى منذ الربع الثالث من عام 2020. وتتجه الأنظار إلى اجتماع لجنة السياسة النقدية في مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، اليوم الأربعاء، لتحديد مصير أسعار الفائدة، والتي على أساسها يبني المستثمرون قرارات استثمارهم في المعدن النفيس خلال الفترة المقبلة.

ويُتوقع أن ينجه مسؤولو الفيدرالي الأميركي نحو تشديد السياسة النقدية، بعد بيانات التضخم التي جاءت أعلى من المتوقع في الأشهر الأخيرة، مع احتمال أن يضطر البنك المركزي إلى التراجع عن تلميحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في ديسمبر/كانون الماضي إلى خفض أسعار الفائدة سريعاً.

يقدر المستثمرون الآن إجراء الفيدرالي الأميركي خفضين على الأكثر بحلول نهاية العام، وهو أقل عدد من التخفيضات المتوقعة منذ نوفمبر/تشرين الأول 2023، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية. وعادةً ما تؤثر أسعار الفائدة المرتفعة سلباً على الذهب لأنه لا يدر عائداً.

لكن على الرغم من تأجيل الجدول الزمني لتخفيضات الفيدرالي المتوقعة، ارتفع المعدن النفيس بأكثر من 13% هذا العام، وسط مشتريات قوية من البنوك المركزية، وطلب قوي من أسواق آسيا خاصة الصين، بالإضافة إلى تصاعد التوتر الجيوسياسي من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط. وحظي الذهب أيضاً ببعض الدعم في الأيام الأخيرة بسبب ضعف الدولار الأميركي.

المنشور والمحجوب من مراجعة صندوق النقد للاقتصاد المصري

شريف عثمان

في مارس/آذار الماضي، اعتمد صندوق النقد الدولي المراجعتين الأولى والثانية للاقتصاد المصري، ضمن اتفاق التسهيل الممدد المقدم لمصر، ليوافق على زيادة قيمة البرنامج الأصلي بنحو خمسة مليارات دولار، تقفز به إلى أكثر من ثمانية مليارات دولار، ولتحصل الحكومة المصرية على سيولة فورية تقدر بنحو 820 مليون دولار من الصندوق.

وبغض النظر عن أن أغلب قيمة المبلغ المسحوب، وربما أكثر منه، سيُستخدم في سداد دفعات مستحقة للصندوق من قروض سابقة، قال صندوق النقد الدولي في مراجعته للاقتصاد المصري إن الحكومة المصرية استوفت سبعة إصلاحات هيكلية فقط من أصل 15 إصلاحا تعهدت الحكومة للصندوق بالالتزام بها.

لم تلتزم الحكومة المصرية بنشر جميع عقود المشتريات العامة التي تزيد قيمتها عن 20 مليون دولار على بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية، بما في ذلك العقود التي تُمنح عبر المناقصات، ولم تنشر معلومات عن العطاءات المقدمة والفائزة.

ولم تنشر الحكومة أحدث ثلاثة تقارير سنوية صادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات، ولم تلتزم بتسعير الوقود وفقاً لآلية التي جرى الاتفاق عليها، ولم تنشر تقريرها السنوي الشامل عن النفقات الضريبية، والذي يفترض أن يتضمن تفاصيل وتقديرات الإعفاءات الضريبية، بما في ذلك تلك المقدمة للشركات المملوكة للدولة، سواء كانت شركات القطاع العام، أو الشركات المملوكة للقوات المسلحة، أو حتى المشاريع المشتركة.

لم تعتمد حكومة البلد الأكثر سكاناً في الشرق الأوسط نهجا قائما على المخاطر في الإجراءات الجمركية، ولم تلتزم بتقليص الوقت اللازم للإفراج عن الواردات في الموانئ المصرية، ولم تقم بتحويل السجلات الحكومية إلى إلكترونية لتعزيز كفاءة التحصيل الضريبي، ولم تصدر اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المالية العامة التي توضح العناصر الرئيسية لتقويم الميزانية، بما فيها المبادرات الجديدة، وتعهدات أنشطة المناخ.

وأخيراً لم تبلغ وزارة المالية الصندوق عن المدفوعات المتأخرة من المستحق على الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك الهيئة العامة للبترول، والهيئة العامة للسلع التموينية، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والهيئة الوطنية للبريد، والهيئة القومية لسكك حديد مصر، وبنك الاستثمار القومي، والبنك المركزي المصري، وشركة الكهرباء القابضة، والشركة القابضة للمياه والصرف الصحي، وشركة مصر للطيران.

هذا ما نشره صندوق النقد، وليس كل ما يمكن ملاحظته على الاقتصاد المصري، فقد تجنب الصندوق (الجهة المقدمة للتمويل) نشر كل «الفسيل المتسخ» عن «الزبون» الذي أصبح منذ فترة ليست قصيرة ثاني أكبر مقترض من المؤسسة الدولية، وهو ما كشف عنه اقتصاديون ورجال بنوك شاركوا في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين قبل أسبوعين في واشنطن، ومنهم من زار القاهرة مؤخراً، فكانت له انطباعات عن الاقتصاد المصري، في مرحلة ما بعد الإعلان عن حزمة الإنقاذ الإماراتية.

يقول هؤلاء، إن التدفقات المالية التي حصلت عليها الحكومة من الداعمين الخليجيين ومؤسسات التمويل الدولية لن تنجح في سد العجز في الحساب الجاري وسداد الالتزامات الدولية إلا لعدة أشهر، لا تلبث أن تعود البلاد بعدها إلى الأزمة التي عصفت بها على مدار العامين الأخيرين، والتي شهدت ارتفاع التزاماتها بالعملة الأجنبية، وتقلص المتاح منها في السوق المصرية. وأشاروا إلى استمرار ارتفاع معدلات الفائدة المصرية مقارنة بمستوياتها التاريخية، وارتفاع الدين العام بصورة مطردة، ما يعني استمرار تجاوز مستحقات خدمة الدين لكل الإيرادات الضريبية، وبالتالي تقليص المبالغ الموجهة لإنفاق الدولة على التعليم والصحة والبحث العلمي. ولفتوا إلى استمرار النمط الإنفاقي للحكومة المصرية، رغم ما سيبه من كوارث خلال الفترة الماضية، خاصة مع الإعلان عن استكمال مشروعات البنية التحتية في العاصمة الإدارية الجديدة، وربما التوجه نحو البدء في مشروعات المرحلة الثانية منها، بالإضافة إلى السعي لتوسيع قناة السويس.

ورغم المليارات التي انهالت على البلاد، ما زالت مصر مندفعة نحو الاقتراض بالعملة الأجنبية، إذ أعلن البنك المركزي المصري هذا الأسبوع عن بيع أذون خزانة بالدولار لأجل عام، بقيمة تقترب من مليار دولار، وبمتوسط عائد 5,149%، لتضاف إلى 1,85 مليار دولار كان البنك قد اقترضها باستخدام الأداة نفسها، في أول شهرين من العام الجاري. وما زالت مصر تطرق أبواب حكومات كبرى، منها بريطانيا واليابان والصين، للحصول على المزيد من القروض لسد عجز الموازنة، رغم ما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، كما بدأت الحكومة المصرية التفاوض مع البنك الآسيوي للاستثمار لنفس الغرض.

وقبل نهاية الأسبوع الماضي، حذّر صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية من العودة إلى التحكم في سعر الصرف، مشيراً إلى التزامها وفق البرنامج المتفق عليه مؤخراً مع الصندوق باتباع نظام سعر صرف مرن. وأكد أهمية إدراج اقتراض الحكومة والقطاع العام من البنك المركزي في الميزانية العامة للدولة.

وقال الصندوق إن البنك المركزي أتاح لوزارة المالية في الفترة الأخيرة التوسع في استخدام تسهيلات السحب على المكشوف، مؤكداً تسبب ذلك في خلق ضغوط تضخمية ومشكلات في سعر الصرف خلال العامين الماضيين. وحذّر الأصدقاء الذين شاركوا في اجتماعات الصندوق من تردي الأحوال الاقتصادية للمواطنين، مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم، وتهاوي الجنيه أمام العملات الأجنبية، وتفاقم أعباء الديون. وأشاروا إلى ارتفاع فوائد الدين في مشروع موازنة مصر للسنة المالية الجديدة (2024 - 2025) من نحو 1,12 تريليون جنيه إلى 1,83 تريليون جنيه، بزيادة تتجاوز 700 مليار جنيه. وبارتفاع تتجاوز نسبته 63%. وأظهرت موازنة الدولة الجديدة حجم اقتراض يفوق ما اقترضته مصر العام الماضي بنسبة 33%.

هذا جزء من لمحات نقلها إلينا من زاروا مصر مؤخراً، ومنها ما ورد في تقارير حكومية مصرية وأخرى صادرة عن صندوق النقد. فهل يتمكن البنك المركزي المصري بعد كل ذلك من العبور بالاقتصاد إلى المنطقة الآمنة، أم تتغلب الضغوط وتعود الأزمة، بعد أن نكون قد استنفدنا كل أطواق الإنقاذ التي ألقيت لنا؟